

ورث عمل لـ 40 شركة صرافة «المركزي» يدرّب مسؤولي شركات الصرافة على مواجهة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

المنشآت بموجب القرار رقم (1999/1267) والقرار (1988/2011) على الشبكة الإلكترونية والتي يتعين مراجعتها من قبل الشركات لتحديث البيانات المتوافرة لديها بما يصدر من قرارات أو لا بأسول فيما يتعلق بتجميد أموال الأفراد أو الكيانات أو المجموعات المدرجة أسماؤهم بالقرارات وعدم التعامل مستقبلا مع أي منهم.

وأشار الهاشل إلى أن الورشة الماضية استعرضت أيضا المتطلبات الواردة بالتعليمات الصادرة عن (المركزي) بهذا الخصوص والتي تم إعدادها استنادا لما ورد من متطلبات بالتشريعات

سابقة الذكر. وأشار المحافظ بالنجاحات

والإيجابيات التي تحققت من خلال تنظيم تلك الورشة، وأكد أن (المركزي) سيقوم بتنظيم ورشة عمل ثانية خلال يومي 7 و8/9/2015 بعنوان «متطلبات التعليمات الصادرة في نطاق تنظيم أعمال شركات الصرافة وفق أحكام القرار الوزاري الصادر بإخضاعها لرقابته».

وبين أن الورشة الثانية تهدف إلى زيادة الوعي والإدراك لدى المختصين والعاملين بالمتطلبات الواردة بتلك التعليمات والتي يتعين على تلك الشركات الالتزام بها لدى ممارستها النشاط المرخص لها به والمزمع أن يتم المشاركة في حضورها من قبل كافة شركات الصرافة الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي والبالغ عددها 40 شركة حاليا.



د. محمد الهاشل

شركات الصرافة المسجلة في مجال متطلبات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب حيث تناولت الورشة متطلبات أحكام مواد القانون رقم (106) لسنة 2013 الصادر في شأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية.

ونكر أن الورشة استعرضت أيضا القرارات الوزارية الصادرة وأهمها القرار الوزاري رقم (5) لسنة 2014 الصادر بشأن اللائحة التنفيذية الصادرة في مجال تطبيق قرارات مجلس الأمن الصادرة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتمويله والضوابط الإرشادية التي أصدرتها لجنة تنفيذ قرارات مجلس الأمن بوزارة الخارجية في هذا الصدد.

وأوضح أن الورشة استعرضت أيضا المراجع الخاصة بكل من سكرتارية الأمم المتحدة ولجنتي العقوبات

كونا: أعلن بنك الكويت المركزي اعتماده برنامجا تدريبيا دوريا موجه إلى مسؤولي وموظفي شركات الصرافة المسجلة لدى البنك وعددها حاليا 40 شركة بهدف تنمية قدرات العاملين وتحقيق الإدراك الكامل للمتطلبات الرقابية عند مزاوله المهنة.

وقال محافظ البنك المركزي د. محمد يوسف الهاشل في تصريح صحافي أمس إن البرنامج يشمل تنظيم ورشتي عمل تقدم بصفة دورية إلى مسؤولي وموظفي شركات الصرافة حول متطلبات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والتعليمات الصادرة بشأن المتطلبات الرقابية الأخرى.

وأوضح الهاشل أن البرنامج يهدف إلى تعميم وتوسيع دائرة الاستفادة لدى كافة موظفي هذه الشركات المعنيين بتطبيق القوانين والتعليمات الصادرة في هذا الشأن وما ترتبه من التزامات على شركات الصرافة في إطار ممارسة أنشطتها.

وأضاف محافظ المركزي أن هذا البرنامج يأتي في إطار الجهود التي تبذل في سبيل تكريس الدور الرقابي لـ «المركزي» وسعي لتحقيق الالتزام المطلوب من قبل شركات الصرافة حيال متطلبات التعليمات التي يصدرها وعمال على تنمية قدرات العاملين لدى تلك الشركات لتحقيق الإدراك الكامل للمتطلبات الرقابية لدى قيام شركات الصرافة بمزاولة أعمالها.

وأشار المحافظ إلى النتائج الإيجابية المسجلة بعد تنظيم ورشة عمل سابقة خلال الفترة من 23 إلى 26 مارس الماضي

خليفة العجيل يمثل الكويت في مؤتمر الرقابة الذكية في هونغ كونغ «هيئة الأسواق»: تعديلات اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة أخذت بملاحظاتنا لتلائم احتياجات السوق



عضو مجلس المفوضين في هيئة أسواق المال خليفة العجيل خلال لقاء كلمته في مؤتمر الرقابة الذكية 2015 في هونغ كونغ

الهيئة تولى اهتماما بخصخصة البورصة وتطوير هيكل نموذج ما بعد التداول والحصول على العضوية في منظمة (الآيسكو) حيث إن الإنجاز في هذه المحاور سينعكس مما لا شك فيه إيجابيا على الترويج للسوق الكويتي وترقيته إلى مصاف الأسواق الناشئة وهو هدف استراتيجي.

وقال العجيل إن الهيئة تتولى تنظيم ومراقبة أنشطة الأوراق المالية وتحقيق مبدأ الشفافية والعدالة والكفاءة والزام الشركات المدرجة بتنفيذ مبادئ حوكمة الشركات وحماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة والمخالفة لقانون الهيئة.

وتناولت جلسات المؤتمر دور موظفي الالتزام والمفتشين في الرقابة والتحديات التي تواجههم وكيفية التعامل معها وإبراز التطورات في مجال الرقابة والأدوات المستخدمة واستخدام التكنولوجيا في المجال الرقابي والمخاطر المصاحبة لها.

لتتوافق مع المعايير الدولية. وقال إن الهيئة في طور العمل للانضمام إلى منظمة (الآيسكو) إضافة إلى العمل مع الجهات الرقابية الأخرى وعضوية الكويت في فرق العمل المنبثقة من الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ما من شأنه إتاحة الفرصة للتعاون مع الزملاء في المجال نفسه والاستفادة من خبراتهم.

وأوضح أن الهيئة أحدثت تغييرات ملموسة في السوق ولا تزال تعمل على الارتقاء به من خلال تطبيق ممارسات عالمية لتحقيق قيمة مضافة للدور الرقابي لأن الدور الرقابي المنوط بالهيئة له بعد أخلاقي ومهني يجعل سوق المال أكثر استقرارا وأمانا وعدلا.

ولفت العجيل إلى تقديمه أمام المؤتمر عرضا تقديميا موجزا عن نشأة هيئة أسواق المال وبداية صدور القانون رقم 7 لسنة 2010 لتنظيم أسواق المال في الكويت وفق معايير الشفافية والنزاهة. وأشار إلى أن

إتاحة فرص شراء حصص بالبورصة

الكويتية لننافس

عالمياً

اجتازنا مراحل

تطوير حوكمة

الشركات لخلق

سوق بمعايير

الكفاءة والشفافية

كونا: أكد عضو مجلس المفوضين في هيئة أسواق المال خليفة العجيل أن التعديلات التي أجريت على قانون الهيئة وأدت إلى تطوير وتعديل اللائحة التنفيذية جاءت لتلائم احتياجات السوق مع الأخذ بملاحظات الهيئة على القانون القديم.

جاء ذلك وفق بيان لهيئة أسواق المال أمس خلال مشاركة العجيل في «مؤتمر الرقابة الذكية 2015» الذي نظّمته بورصة «ناسداك» في هونغ كونغ، حيث أوضح العجيل أن الهيئة اجتازت المراحل المتعلقة بتطوير حوكمة الشركات إيماناً منها بضرورة خلق سوق قائم على معايير الكفاءة والشفافية.

وأشار إلى أن الهيئة تسعى للعمل على توفير كل معلومات السوق بمختلف الوسائل المتاحة إلى جانب إتاحة فرص لشراء حصص في السوق المحلي للنهوض بالسوق الكويتي ليكون قادرا على المنافسة على المستوى العالمي، مضيفاً أن الكويت تتمتع بمناخ سياسي مستقر وديمقراطية ونظام قضائي مستقل علاوة على وجود جهة مستقلة منظمة للسوق مما يوفر أهم الضمانات لاستقرار أسواق المال.

وبين العجيل أن الصراع القائم في العالم للعمل على خلق توافق بين المعايير الدولية وخصوصية الاقتصادات والقوانين المحلية أدى إلى ظهور عدة جهات لتنظيم السوق، حيث ساهم هذا التوافق على نحو خاص بالنسبة لهيئة أسواق المال في الاجتهاد من أجل تطوير المعايير الحالية

تقرير الشال

السوق الكويتي لأدنى قاع أسواق المنطقة

الشعور بضعف الأسهم يقفز بالسيولة 37٪

أشار تقرير «الشال» إلى الأداء السلبي لسوق الكويت للأوراق المالية خلال شهر أغسطس الفائت، مقارنة بآداء شهر يوليو، فرغم ارتفاع مؤشرات كل من القيمة والكمية المتداولة وعدد الصفقات، إلا أن قيمة المؤشر العام انخفضت بشدة، وبلغت قراءة مؤشر الشال في نهاية يوم الأحد الموافق 8/31/2015 نحو 376,8 نقطة، وهي أدنى قراءة للمؤشرات خلال عام 2015، وفاقداً نحو 9,2٪ مقارنة بإقفاله نهاية شهر يوليو البالغ نحو 414,8 نقطة، وبلغت أعلى قراءة للمؤشر خلال الشهر عند 417,2 نقطة بتاريخ 8/2/2015. وشهد شهر أغسطس استمرار الأحداث الجيوسياسية الساخنة مع مخاوف فشل تسوية أزمة اليونان وقرب بدء رفع أسعار الفائدة واحتمال ضعف أداء الاقتصاد الصيني، بما هو بأسعار النفط وبورصات العالم والإقليم والبورصة المحلية، وأسوة مع التراجع الشديد لمؤشر الشال، فقد طالت التراجعات جميع المؤشرات الرئيسية في البورصة، وخسر مؤشر كويت 15 نحو 9,4٪ مقارنة مع نهاية شهر يوليو 2015 عندما أفل عند أدنى مستوى له خلال عام 2015 عند نحو 919,2 نقطة، مقارنة بنحو 1014,9 نقطة في نهاية شهر يوليو 2015، وأقل مؤشر البورصة الوزني عند نحو 385,1 نقطة وهو أدنى مستوى له خلال عام 2015 مقارنة بنحو 418,9 نقطة في نهاية شهر يوليو، وانخفاض بلغت نسبته 8٪ بينما حقق المؤشر السعري للبورصة أدنى مستواه خلال عام 2015 عند بلوغه 5814 نقطة في يوم الأربعاء 26/8/2015 وأقل شهر أغسطس عند مستوى 5820,6 نقطة مقارنة بنحو 6523,7 نقطة في نهاية شهر يوليو، وانخفاض بلغت نسبته 6,9٪.

وقال التقرير أنه من ناحية أخرى، ساهم الشعور بانخفاض أسعار الأسهم الكويتية المنخفضة أصلا أصبحت ضعيفة بشكل غير مبرر، في ارتفاع قيمة الأسهم المتداولة (خلال 22 يوم عمل) إلى نحو 300,1 مليون دينار، أي ما يعادل 992 مليون دولار، بزيادة نحو 81,6 مليون دينار، أي ما نسبته 37,3٪ عن مستوى الشهر الذي سبقه عندما بلغت 218,5 مليون دينار، وإن ظلت منخفضة ما نسبته 28٪ عما كانت عليه خلال الشهر نفسه من عام 2014، وسجلت أعلى قيمة تداول في يوم واحد، خلال الشهر عند 23,3 مليون دينار، بتاريخ 8/24/2015 في حين سجلت أدنى قيمة تداول في يوم واحد خلال الشهر بتاريخ 8/8/2015 عندما بلغت 8,1 ملايين دينار، أما المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة فقد بلغ خلال الشهر نحو 13,6 مليون دينار مقارنة بنحو 10,9 ملايين دينار في شهر يوليو 2015، وبارتفاع بلغ نحو 24,8٪.

وبلغ إجمالي كمية الأسهم المتداولة نحو 3,073 مليارات سهم، مرتفعا بنحو 37,9٪ عند مقارنته بنهاية شهر يوليو 2015 حين بلغ نحو 2,228 مليار سهم، أما المعدل اليومي فقد قارب 139,7 مليون سهم، مرتفعا بنحو 28,3 مليون سهم أو بنسبة بلغت نحو 25,4٪ وبلغ إجمالي عدد الصفقات نحو 76,1 ألف صفقة وبمعدل يومي بلغ نحو 3,460 صفقة مقارنة بنحو 2,534 صفقة في شهر يوليو 2015 وبارتفاع بلغ نحو 36,5٪.

وبلغت القيمة السوقية لمجموع الشركات المدرجة (192 شركة) خلال شهر أغسطس 2015 نحو 26,461 مليار دينار، بتراجع بنحو 7,8٪ مقارنة مع نهاية شهر يوليو 2015، وعند مقارنته قيمتها مع نهاية شهر ديسمبر 2014 لعدد 191 شركة مشتركة تلاحظ أنها حققت تراجعا بلغ نحو 3,541 مليارات دينار، أي من 29,708 مليار دينار إلى نحو 26,167 مليار دينار، وهو تراجع بلغت نسبته 11,9٪.

الوحد النقدية أصبحت أضعف والمخاوف من انتقال أزمة البورصة الصينية إلى الاقتصاد الحقيقي باتت أضعف أيضا لضعف معامل الارتباط بين السوق المالي الصيني والاقتصاد الحقيقي. وظلت احتمالات بدء رفع أسعار الفائدة كبيرة وإن أدت فوضى أداء الأسواق إلى تأخيرها لبعض الوقت، وتبقى أسواق الإقليم عرضة للتأثر سلبا وإيجابا بعوامل أخرى فالتطورات الجيوسياسية مؤثرة ومسار أسعار النفط يؤثر بشكل أكبر حين انخفاضه خلافا لأسواق الدول المستهلكة التي يدعم أسواقها ذلك الانخفاض، بينما تحسنها يمثل عامل دعم لتلك الأسواق.

ثاني أكبر الخاسرين كان السوق الصيني بفقدان 12,5٪ في شهر واحد ثم سوق دبي المالي بفقدان 11,6٪ في شهر واحد، ثم سوق مسقط بفقدان 10,5٪ في شهر واحد، وبسبب الهبوط الحاد في أسعار النفط واستمرار سخونة الأوضاع الجيوسياسية هبطت مؤشرات جميع أسواق إقليم الخليج السبعة إلى المنطقة السالبة مقارنة بمسوتواها في بداية العام، وأصبحت حالة التذبذب منها في قاع تلك المنطقة، وأصبح السوق الكويتي في أدنى ذلك القاع. وأقل الأسواق خسائر في شهر أغسطس ضمن كل أسواق العينة كان السوق القطري بفقدان 1,9٪ فقط، بينما أقل الأسواق خسائر بنحو منذ بداية العام سوق أبوظبي



خسائر أغسطس الأسود في الأسواق العالمية دفعت السوق الكويتية لأدنى قاع في المنطقة (قاسم باشا)

الأسواق الإقليمية

رهن مسار أسعار

النفط والعوامل

الجيوسياسية

وكشف التقرير أن أكبر

الخاسرين خلال الشهر كان السوق السعودي الذي فقد مؤشره نحو 17,3٪ في شهر واحد، وكانت خسائر كفيته بنقله من سادس المنطقة الموجبة في نهاية شهر يوليو وبمكاسب حدود 9,2٪ منذ بداية العام إلى المنخفضة السالبة بخسائر بنحو 9,7٪ مقارنة ببداية العام.

زيادة 2.5 مليار دينار عن الموازنة في حال ثبات مستوى الإنتاج وأسعار النفط

13,2 مليار دينار إيرادات نفطية محتملة للسنة الحالية

أين تقارير وزارة المالية؟

قال تقرير الشال إن وزارة المالية كانت قد استنتجته حميدة بنشرها مبكرا لما يسمى بتقارير المتابعة الشهرية لحسابات الإدارة المالية للدولة، وكانت تلك التقارير تعيننا على اعتماد تقديرات أفضل لوضع الموازنة العامة، إلا أنها ورغم انقضاء 5 أشهر على بدء السنة المالية الحالية لم تقم بعد بنشر أي تقرير متابعة شهري، وهو أمر غير طيب.

نقطية وهي التي تجاوزت الملياري دينار فعليا للسنتين الماليتين الماضيتين ستبلغ جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية نحو 14,7 مليار دينار، وبمقارنة هذا الرقم بإعدادات المصروفات البالغة نحو 19,2 مليار دينار فمن المحتمل أن تحقق الموازنة العامة للسنة المالية 2015/2016 عجزا تراوح قيمته ما بين 4 و5 مليارات دينار، لكن رقم ذلك العجز يعتمد أساسا على معدل أسعار النفط وإنتاجه، لما تبقى من السنة المالية الحالية أو نحو 7 أشهر مقبلة.

سعر البرميل لشهر أغسطس 2014. ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر أغسطس بما قيمته نحو 1 مليار دينار، وإذا افترضنا استمرار مستوي الإنتاج والأسعار على حالهما - وهو افتراض قد لا يتحقق - فمن المتوقع أن تبلغ قيمة الإيرادات النفطية المحتملة للسنة المالية الحالية بمجموعها نحو 13,2 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 2,5 مليار دينار عن تلك المقدره في الموازنة، ومع إضافة نحو 1,5 مليار دينار إيرادات غير

لكنه أدنى بنحو 29,8 دولارا من سعر البرميل الافتراضي للسنة المالية الماضية البالغ 75 دولارا، وكان معدل سعر شهر أغسطس 2014 من السنة المالية الماضية 2014/2015 قد بلغ نحو 100,6 دولار للبرميل، وكانت السنة المالية الماضية 2014/2015 التي انتهت بنهاية شهر مارس الماضي قد حققت لبرميل النفط الكويتي معدل سعر بلغ نحو 81,3 دولارا، أي أن معدل سعر البرميل لشهر أغسطس 2015 فقد نحو 44,4٪ من معدل سعر البرميل للسنة المالية الماضية، وقد نحو 55,1٪ من معدل

قال تقرير الشال الاقتصادي انه بانتهاج شهر أغسطس 2015 انتهى الشهر الخامس من السنة المالية الحالية 2015/2016، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر أغسطس نحو 45,2 دولارا للبرميل، أي ما نسبته نحو 8,3 دولارات للبرميل، أي ما نسبته نحو 15,5٪ عن معدل شهر يوليو البالغ نحو 53,5 دولارا للبرميل، وهو يزيد بنحو 0,2 دولار للبرميل، فقط، أي بما نسبته نحو 0,4٪ عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 45 دولارا للبرميل.